عرض

تقارير ومتابعات وتراجم

عنوان الكتاب: ثلاثية النفط العراقي
اسم المؤلف: فؤاد قاسم الامير الناشر: دار الغد للنشر/ بغداد
تاريخ الاصدار: حزيران 2007

عرض: الاستاذ المساعد الدكتور
سعيد رشيد عبد النبي(*)

لا نختلف في القول بأن النفط في مقدمة الثروات الطبيعية والمصدر الرئيس للدخل الوطني وعلاقته وثيقة بالمستوى المعاشي وظروف الحياة لعموم أبناء الشعب العراقي، رغم القناعة بأن النفط الدائم يتمثل بالزراعة والصناعة والعقول البشرية.

من هنا انبرت العديد من الاوساط الشعبية والاحزاب السياسية وخبراء النفط والمثقفين العراقيين وحتى من اعضاء مجلس النواب لمناقشة القانون الجديد للنفط والغاز الذي ينصرف الى تنظيم عمليات الاستكشاف والاستخراج والتكرير والتصدير والاستثمار الخارجي في هذا الحقل في العراق.

وهكذا تعددت الاصدارات ذات العلاقة بتلك المناقشات التي افضت الى اثارة جدالاً واسعاً حول هذا القانون.

ولابد لي من الاعتراف ابتداءاً انني كلما تصفحت ما يتوفر من هذه الاصدارات استذكرت الحركة العمالية النفطية في كاورباغي كركوك سنة 1946 وما قامت به الحكومة العراقية في حينها من مذبحة كبيرة لعمال النفط، والتي كانت نتيجتها ان وضعت العمال ونقاباتهم وقياداتهم في مقدمة نضال الشعب العراقي ضد الاستعمار الانكليزي، حتى توصلت الحركة الوطنية الى قانون رقم 80 لسنة 1961، والى قوانين تأميم النفط، فهل سيعيد التاريخ نفسه وتفتح الحركة العمالية النفطية في البصرة الطريق لاعادة وضع النفط بصورة نهائية تحت تصرف الشعب العراقي للوصول الى الحياة السعيدة التي ناضل من اجلها قرناً من الزمن؟!

ولا تفوتني الاشارة في هذا السياق بالدور البارز لاتحاد نقابات عمال النفط في البصرة، والذي يضم ما يزيد على 26الف شخص، متجسداً بأول عملية جماهيرية واضحة ضد القانون، فقد استطاع ليس فقط تعطيل تمريره وانما استطاع ايضاً، وبأسلوب يدعو الى الفخر بهذا الاتحاد، ان يوثق علاقته بنقابات العمال العالمية وحركات السلام والحركات المناهضة للحرب والعولمة. اقول ذلك رغم ان اول اضراب للاتحاد في معارضة القانون من خلال اجتماعه العلني الكبير في البصرة في 6 شباط 2007، لم تكن لديه معلومات واضحة عن النوايا، بقدر ما كان اصلاً مطالب معيشية ورفع المستوى المعاشي وتحسين ظروف الحياة. كذلك كانت للاتحاد مطالب في ضرورة اشراكه في المفاوضات حول القانون وطريقة تمريره. لا

(*)استاذ مساعد – كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد

عرض

يغيب ان هذه المعارضة هي من المنطقة الجغرافية التي تحوي ما يزيد عن 70% من نفط العراق.

ان هذا الكتاب الذي نعرض له هو واحد من بين ابرز الاصدارات حول قانون النفط والغاز الجديد، ويتضمن ثلاث دراسات كتبها المؤلف توزعت على فصوله الثلاثة وقد اضاف لها فصلاً آخر كمقدمة للكتاب وملاحق لتشمل نص القانون ووثائق اخرى، حتى صار بالحجم الذي عليه الآن لكي يتيح للمهتمين بشأن النفط العراقي فرصة الاطلاع بصورة تفصيلية دقيقة.

ويذكر المؤلف انه نشر الدراسة الاولى في 31 كانون الثاني 2007، بعد ان اطلع على مسودة القانون المؤرخة في 15 كانون الثاني 2007 تحت عنوان "ملاحظات حول مسودة قانون النفط والغاز". ثم لحقها بالدراسة الثانية في 15 آذار 2007 بعد ان اطلع على مسودة القانون المعدلة والمؤرخة في 15 شباط 2007 وتحت عنوان "مرة ثانية: ملاحظات حول مسودة قانون النفط والغاز"، مع ملاحقها الاربعة، ومع مذكرة التفاهم بين الحكومة العراقية المركزية وحكومة اقليم كردستان مؤرخة في 26 شباط 2007. اما الدراسة الثالثة فلقد تم نشرها في 9 آيار 2007 تحت عنوان" مرة ثالثة: ملاحظات حول مسودة قانون النفط والغاز" وذلك يعد اجتماع مجلس النواب العراقي وعدد من الخبراء في مدينة دبي في 18 نيسان 2007 وبعد صدور بيان وزير الثروة المعدنية لاقليم كردستان في 27 نيسان 2007 نيابة عن حكومة الاقليم، والتي يعارض فيها الملاحق الاربعة.

ويؤكد المؤلف انه لم تغير هذه الدراسات الثلاثة، والتي يرى انها مترابطة وتكمل الواحدة الاخرى، من مضمون مسودة القانون الا بعض التعديلات اللغوية البسيطة، فضلاً عن كونها لم تكتف بمناقشة بنود مسودة القانون فحسب، بل تتعداها الى امور كثيرة متعلقة بالسياسة النفطية العراقية، وكيفية استغلال هذه الثروة وتفاصيل عن معنى العقود المتعلقة بالمشاركة بالانتاج، والدور المقبل لشركة النفط الوطنية حسب مفهوم مسودة القانون.

كذلك حول اهمية وجود سياسة نفطية مركزية موحدة للسيطرة على الانتاج والتصدير، اضافة الى ردود على موقف حكومة اقليم كردستان. واخيراً تقضي هذه الدراسات الى تشخيص الضرر البالغ الذي يصيب العراق في حالة تمرير القانون.

ورغبة في عدم اضاعة متعة القارئ الكريم لعموم صفحات هذا الكتاب فسوف لا اعرض لتفاصيل فصلاً تأثير بعض الملاحظات التي جمعتها بعد القراءة المستفيضة وهذه الملاحظات هي:

1-ان قانون النفط والغاز الجديد بمثابة عامل مضاف الى عوامل الاخلال بسيادة العراق وبأستقراره السياسي فضلاً عن كونه تكريساً لهيمنة الشركات النفطية (العالمية على المورد الرئيس للدخل القومي العراقي، وما يتضمنه ذلك من محاولة خصخصية قطاع النفط والغاز ولا مركزية العمليات النفطية الاستراتيجية، واخلال يخطط التنمية المستقبلية، وما يتبع ذلك من تداعيات على نمط توزيع الموارد الوطنية وعلى مستوى الخدمات التي تقدم الى المواطن العراقي.

2-يوجد في العراق ثروات نفطية كبيرة جداً، ويقدر الاحتياطي الثابت بـ 115 مليار برميل، ليس هذا فحسب بل ان كلف الاستكشاف بالنسبة للنفط في

عرض

العراق تعتبر هي الاقل في العالم بدون استثناء حيث تبلغ تكاليف الاستكشاف بحدود نصف دولار للبرميل الواحد، وكلف الاستخراج بحدود دولار ونصف الدولار للبرميل الواحد، وكلف التشغيل بين دولار ودولارين فقط. اضافة الى ان جزءاً كبيراً من هذه الثروة يمكن استخراجها من اماكن ليست عميقة جداً.

3-اذا كانت الفكرة الاساسية من اصدار قانون جديد ينظم عمليات الصناعة النفطية تستهدف المصلحة الوطنية، فيجب ان لا تتصور انه لا يوجد قانون للنفط في العراق، فالواقع ان هناك جملة من القوانين التي سبقته ومنها ما كان قبل عام 1958 لتنظيم صناعة النفط والعلاقة مع شركات النفط، ثم قانون رقم 80 لعام 1961، وقانون تأسيس شركة النفط الوطنية عام 1964، ثم جملة من القوانين التي صدرت لغاية 1975 بعد قرارات التأميم، ثم قانون صيانة الثروة الهايدروكاربونية وتعديلاته، وجميعها لا تسمح للاجنبي بالاستثمار.

4-ان النفط هو الثروة الوطنية التي سيرتكزها عليها مستقبل العراق وتطوره الاقتصادي ورفاهية شعبه، وعليه فأن ادارته الناجحة وتوحيد سياساته وضمان عدم التبعثر والفوضى في اتخاذ القرارات وارساء قواعد الكفاءة والمهنية والشفافية لتطوير انتاجه وصناعته هو الحل الوحيد لضمان الاستغلال الامثل لهذه الثروة والانتقال بالواقع المعاشي والاقتصادي من حالة الفقر والتخلف الى حالة التقدم والرفاهية.

5-يبدو ان القانون الجديد قد قفز فوق المراحل وادخل العراق في العولمة وشروطها منظمة التجارة الدولية بمساواة شركة النفط الوطنية العراقية مع شركات النفط العالمية في التنافس على الحقول الجديدة غير المكتشفة وغير المطورة. لذا فالواقع يستوجب اعطاء شركات العراق الوطنية مزية وافضلية في التنافس مع الشركات العالمية.

6-وبكلمة اخيرة يأمل المؤلف ويناشد اعضاء مجلس النواب العراقي عدم اقرار مسودة قانون النفط والغاز الجديد، في الوقت الذي يرى ان من الضروري وجود قانون للنفط والغاز يشرع كافة العلاقات المتعلقة بهذه الثروة الطبيعية التي هي قوت الشعب العراقي وقوة اجياله لحين استطاعت العراقي بناء دولته ومجتمعه واقتصاده ويخلص الى ان الزمن الحاضر غير مناسب لمثل هذا القانون.

ويختم كلامه لاعضاء مجلس النواب والقيادات السياسية للاحزاب والكتل المشاركة في العملية السياسية في العراق ليقول: لقد اتيتم لقيادة العراق في فترة تاريخيه حرجه وحاسمة من تاريخ العراق، ونرى بأن مستقبل قوتكم وقوة الاجيال العراقية القادمة رهن قراراتكم، لذا فصوتوا بـ (كلا) للقانون فهو قانون يضر بالشعب العراقي ويزيده هموماً على همومه الجسيمة، ويسرق اللقمة من افواه ابنائكم واحفادكم ليعطيها الى أجنبي متخم او ما يسمى (قطاعاً خاصاً) اغتنى على حساب جوع العراقيين.

وهكذا يتوضح مدى الاهتمام بقانون النفط والغاز من قبل احد النخب العراقية النفطية والسياسية لتعلقه بحاضر الاجيال الحاضرة ومستقبل الاجيال القادمة.

ولاشك ان مثل هذا الاهتمام يبشر بالخير ويعقد الامل في ان شعب العراق هو شعب وطني مخلص للعراق واهله.